تطبيع الانتفاضة

باسل طلوزي

أي قدسٍ يدافع عنها الفلسطيني الآن؟ قدس الجغرافيا أم قدس التاريخ؟ ليس هذا السؤال مُوجهاً إلى الفلسطيني الذي حسم إجابته منذ قرون، بل يوجّه إلى كائناتٍ أخرى لم تولد من الأرحام، بل من أكياس المال وأسهم البورصات.
نعلم أن لإسرائيل قدسها، وللسلطة الفلسطينية قدسها، ولعواصم التطبيع أقداسهم، بعد أن انحازوا جميعاً إلى لعبة الجغرافيا القابلة للحذف والتعديل وفق ما تشاء الأقلام والخرائط، غير أن حَملة الحجارة وحدهم نجوا من تلك اللعبة الغامضة، وفسّروا الجغرافيا بالتاريخ، فكسروا الأقلام ومزّقوا الخرائط كلها، وخرجوا مدفوعين بالأمل، لا باليأس كما يظن عرّابو الشؤم الذين حيّدوا الغربان عن نعيقها، وتولوا عنها المهمة. أعظم العرب تفاؤلاً هم فلسطينيو الداخل، على خلاف ما يعتقده الآخرون. وربما هذا ما يحيّر العالم حيال بعض الصور التي توثقها عدسات المصوّرين الذين ينقلون فعاليات الانتفاضات الفلسطينية، ومن جديدها تلك الصورة التي توثّق عملية اعتقال شاب مشارك في انتفاضة القدس قبل أيام، ترتفع فيها قامته أعلى من قامة جلاديه، وينظر بثقةٍ إلى غده، بينما ينبعث الذعر من ملامح الجنود الصهاينة المحيطين به. هي نظرةٌ تختصر القضية العالقة بين خصمين، يعرف كل واحدٍ منهما مصيره جيداً مهما تأخّرت لحظة الحسم، غير أن ما لم توثقه الكاميرات هو حياة هذا الشاب المكثّفة كحياة الفراشة، فقد يظنّ المحايدون أنه شابٌّ نذر حياته للنضال فقط، وسيجرّدونه تالياً من أيّ إضافات ومغريات أخرى تنسجم مع شرخ شبابه، على غرار نظائره المدرجين في هذه الفئة العمرية، غير أن صدمتهم ستكون بالغة، إن علموا أن هذا الشاب، مثلاً، قد يكون أعدّ العدة للحصول على شهادة عليا، أو لعقد قرانه على ابنة الجيران، أو أن لديه مخططاً لاقتناء سيارة. حدث ذلك سابقاً لمنفذي عمليات استشهادية، فمنهم من عقد قرانه قبل العملية بيوم، ومنهم من أكمل بناء بيت، ومنهم من قدّم أوراق قبول للجامعة التي يعتزم الدراسة فيها، على الرغم من أنه كان يعرف جيدًا أنه سينفذ عملية لا يعود منها، فكيف تستوي مثل هذه المعادلة في أعين اليائسين؟ هي معادلةٌ لا تستقيم لغير فلسطيني يعتبر الحياة والموت وجهين لحرية واحدة، ولا فرق عنده إن زُفّ إلى عروسه أو أرضه، فكلتاهما حبيبة، وكلتاهما تستحقّ الفداء بالدم.
لانتفاضة القدس أخيراً محمولات إضافية أخرى، وتحمل رسائل موجهةً إلى عواصم التطبيع التي تتهافت اليوم على خطب ودّ تل أبيب وواشنطن. ولا غرابة إن صدر أنين الحجر المقذوف على رأس جندي صهيوني، لا من الجندي نفسه، بل من تلك العواصم التي ساورها ظنٌّ عقيمٌ قوامه أن من شأن دفعها بثقلها وثقل خزائنها ودولاراتها إلى جانب المحتلّ والاعتراف به أن يرجّح كفة الميزان لمصلحته، وسيضيّق دائرة الأمل عند الفلسطيني الذي سيضطرّ عندها إلى قبول الأمر الواقع الذي يعني، بالطبع، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والرضا بفتات الجغرافيا التي «جاد» بها العدوّ لقاء اتفاقية سلامٍ تنتظر الإذعان لها من السلطة الفلسطينية التي يبدو أنها تهيئ قلمها «الأخضر» للتوقيع، بعد أن حجبت قلمها الأحمر عن كل الثوابت الفلسطينية الأخرى، وأهمّها حقّ العودة للاجئين.
باختصار، يطرح حملة الحجارة في القدس، الآن، اتفاقية «تطبيع»، لكنه تطبيع من نوع آخر. أقربه تعريفاً «تطبيع الانتفاضة»، وجعلها صفحةً يوميةً مشتركة مع العدوّ. وهي قابلة لإضافة ملاحق أخرى، مع استمرار تعاظمها وتغيّر الظروف، لكنها بالتأكيد لن تكون ملاحق تراجع أو إذعان أو خضوع، فقد فات أوان مثل هذه المصطلحات لدى الفلسطيني الذي لم يخلع قفاز التحدّي طوال قرن، فكل انتفاضة كانت تلد انتفاضة أخرى، وكل رصاصة تبعتها رصاصة جديدة، ولم يتغير سوى تفاقم الأعداء وأقزام التطبيع.

عقد اجتماعي عربي جديد

محمد أبو رمان

ثمّة مشكلة كبيرة، إذا لم يستطع السياسيون والمثقفون العرب ملاحظة حالة الانهيار العام التي تمرّ بها المجتمعات العربية قاطبة، ولا أقصد فقط سياسياً، بل ثقافياً ومجتمعياً واقتصادياً، فهنالك أزمةٌ تاريخيةٌ عميقةٌ وجارفة، تستدعي تصوّراً يتجاوز جدليات السلطة والمعارضة والنقاشات اليومية إلى التفكير بـ«حلول تاريخية». صحيحٌ أنّ الاستبداد والقمع هما بيت الداء، لكن المرض وصل إلى مرحلةٍ متطورةٍ وخطيرة، وإذا التفتنا يميناً ويساراً نجد أوبئةً أشد فتكاً من فيروس كورونا تضرب مجتمعاتنا، وأخطرها ما نراه من حالة تفكّك داخلي مجتمعي وثقافي تجعل من الدولة الوطنية (كانت تعتبر مرفوضة من المثقفين وقوى سياسية عريضة) هي نفسها في مهبّ الريح، بما أصاب الهوية الوطنية الجامعة ذاتها في أغلب الدول العربية. يتجاوز التفكّك الحالة الطائفية التي تجتاح المشرق العربي، وتفكّك الدول، ويفتح الباب على مصراعيه للقوى الإقليمية، إلى الصراعات الداخلية على أسسٍ جهوية وأيديولوجية، ليصبح موضوع الاتهام والتخوين والتكفير واستباحة الدماء والتعذيب أمراً عادياً مستساغاً، في مواجهة الآخر. وهو في هذه الحالة غالباً ما يكون مواطناً يخالف الآخرين الرأي أو المذهب أو الخلفية الاجتماعية.
وربما الإشارة العابرة مهمة هنا إلى كتاب «التأثير السيبراني: كيف يغير الإنترنت سلوك البشر» للمتخصصة في علم النفس، ماري آيكن، لما فيه من إشاراتٍ مرعبةٍ بشأن تأثير «النت» على مجال الجرائم والسلوك والأخلاق والتربية، بخاصة على الصغار والمراهقين. في أغلب الدول العربية، هنالك تفشٍّ لشعور الحرمان الاجتماعي والفجوة الطبقية وغياب العدالة الاجتماعية، وأغلب الأنظمة العربية والنخب الحاكمة موسومةٌ بالفساد في المخيال الشعبي، فيما لا تبدو أي مؤشّرات مطمئنة على تجارب تنموية ناجحة (اترك بعض أرقام النمو الاقتصادي الخادعة هنا وهناك)، بالتوازي مع ارتفاع كبير في مديونية دول عديدة، ومعدلات الفقر والبطالة التي وصلت إلى خطوط خطيرة جداً، وستتجاوز ذلك مع تداعيات وباء كورونا الاقتصادية والمالية!
نحن، إذاً، في سياق تاريخي خطير، والمجتمعات والدول العربية عموماً تشترك في السمات السابقة، حتى وإن كانت تختلف نسبياً وجزئياً، ما يعني أنّ المرحلة التاريخية التي تشكّلت فيها الحالة العربية المعاصرة، من أنظمةٍ وثقافاتٍ ومؤسساتٍ وسياسات، بعد الحرب العالمية الأولى، وصولاً إلى لحظة الربيع العربي، في مرحلة أفول، من دون وجود مشروعاتٍ متكاملةٍ لحماية المجتمعات والدول، والمواطنين والتأسيس لتصوراتٍ مستقبليةٍ في مواجهة الأمراض القاتلة الراهنة. بالضرورة، الديمقراطية هي الحل، لكنّها ليست عصا سحرية، ولا يوجد مجتمعٌ انتقل فجأة إلى هذا المسار. وفي تشخيص الحالة العربية وما أصابها، المطلوب مشروع حضاري وأخلاقي وثقافي مستقبلي، يتوافق عليه المثقفون والسياسيون، حتى في الأوساط السياسية والقوى المختلفة، تمهيداً أو توازياً مع التحول نحو مسارات ديمقراطية.
العقد الاجتماعي الجديد يعني أنّ القواعد غير المكتوبة التي تمثّل الديناميات والسياسات والنظريات والثقافات الحاكمة انتهت، ونحن بحاجةٍ إلى منظور جديد، يقوم على أسس واضحة تمنع التفكك والانهيار، وتزاوج بين السياسي والثقافي والاقتصادي والمجتمعي. وتوافق على مبدأ المواطنة بوصفه أسّ العلاقة بين الدولة والمواطن، وعلى أسس دولة القانون وقيمها، وعلى تجريم التعذيب والقمع وخطاب الكراهية، ونبذ الخطاب الطائفي والتخوين المتبادل، وعلى احترام الإنسان بوصفه إنساناً كقيمة تعطي حياته وكرامته قدسية، وعلى أنظمة اقتصادية متوازنة، تدعم الطبقة الوسطى، وتخفّف من حدّة الفجوة الطبقية، وحكومات مساءلة أمام الشعوب واحترام لاستقلالية السلطات، والعمل على تطوير أسس التربية والتعليم، والتأكيد على حرمة المال العام... إلخ. هذه القيم والمفاهيم والأسس من المفترض أن تمثّل الأرض المشتركة لنا جميعاً، أو في الحدّ الأدنى للقوى المعتدلة والإصلاحية، لأنّها سياج الحماية في مجتمعاتٍ تمزّقها الحروب الداخلية والأزمات، وأصبحت أكبر المناطق المصدّرة للمهاجرين والمهجّرين.

معركة مأرب وتعاسة الأولويّات

أيمن نبيل

تشهد مأرب، منذ فبراير/ شباط الماضي، هجومًا حوثيًا عنيفًا، يستهدف اجتياحها والسيطرة عليها. وفي هذه الحملة الكبيرة تتركز حاليا جوهر الأزمة التي تمر بها الحرب اليمنيّة في بعديها، الأهلي والإقليمي. على الجهة المقابلة للحركة الحوثية (أو بالأحرى الجهات لو سمح المجاز) يقف كل من: الرئاسة اليمنية، والأحزاب الكبرى، والمجلس الانتقالي الجنوبي، وقوات طارق صالح في الساحل الغربي، علاوة على العربية السعوديّة. وتحليل مواقف هذه القوى من معركة مأرب الراهنة يوصلنا إلى فهم جزء مهم من معضلة مسار الحرب في اليمن.
يرى الرئيس عبد ربه منصور هادي الحركة الحوثيّة عدوًا، ولكن أولويته هي البقاء في منصبه. ولهذا حين يكون الخيار بين الإصلاح المؤسساتي اللازم لهزيمة الحوثيين والتراجع أمامهم يختار الخيار الثاني دائمًا، وذلك لأن أي إصلاح في القوات المسلحة وجهاز الدولة يهدّدُ «مستقبله». مثلًا تحويل الجيش الوطني إلى مؤسسةٍ ذات قيادة مركزيّة، وتفعيل الرقابة المالية داخلها سيجعل الجيش قوةً منظمةً قادرةً في لحظة معينة على الانقلاب أو الضغط عليه أو دعم بديل له. وتفعيل القضاء الإداري وأجهزة الرقابة في جهاز الدولة سيقيّد حريته المنفلتة في التعيينات، وإصدار القرارات التي يستخدمها في كسب الولاءات، وتعضيد شبكات المصالح المحيطة به، على الرغم مما في تلك التعيينات والقرارات من عوار ومخالفات قانونية فاقعة.
أما المجلس الانتقالي الجنوبي فينتظر سقوط مأرب بيد الحوثيين بفارغ الصبر، وتعبّر قياداته علنًا عن موقفها هذا. أولويّته فصل الجنوب عن الشمال، وإذا استطاع الحوثيون إسقاط مأرب، ستلفظ الحكومة الشرعية أنفاسها الأخيرة، وهي العقبة الرسمية أمام مشاريع الانفصال، كما أن الوحدة اليمنية لن تنتهي حينها بوصفها واقعًا فحسب، بل بوصفها فكرة كذلك؛ فالحوثية، بعقيدتها التي تجمع الطائفية وأيديولوجيته العرقيّة إلى الجهوية (الشمالية)، ستعطي المجلس الانتقالي بعقيدته الجهوية (الجنوبية) وخطابه الشوفيني شرعية الوجود ووجاهة المطلب اللذين يفتقدهما منذ البداية. حينها، ومع السلاح الذي يمتلكه من الإمارات، يعتقد الانتقالي أنه قادر على ردع الحوثيين إن لم يرغبوا في التفاهم وحاولوا اجتياح الجنوب مرة أخرى. يرى المجلس في الحوثيين عدوًا، ولكنه ليس الأخطر، كما أنه يرى فيهم عدوًا «مفيدًا»؛ إن أسقطوا مدينة مأرب سيسقط عدوّه الأول (حكومة هادي)، وإن لم يفعلوا فإنهم على الأقل يستنزفونه ويشاغلونه.
أما طارق صالح فهو يرفض، منذ بداية هروبه من صنعاء في ديسمبر/ كانون الأول 2017، أن يكون مجرّد قائد قوات عسكرية تحت مظلة حكومة هادي. يريد أن يكون طرفًا سياسيًا في الحرب، مثل الحكومة والحوثيين والمجلس الانتقالي، وليس مصادفة أنه شرع في ترجمة رغبته تلك عمليًا بإنشاء مكتب سياسي لقواته في مارس/ آذار الماضي، مع اشتداد هجمة الحوثيين على مأرب، وكثرة الحديث عن «مشاريع السلام» في اليمن. مشكلة طارق صالح الرئيسة أنه عاجز عن تمثيل أي نزعةٍ تعطيه ثقلًا سياسيًا؛ فالطائفية يحتكرها الحوثيون، والجهوية الجنوبيّة الانفصالية يحتكرها المجلس الانتقالي، وحتى النزعة الجهوية في الغرب يمثلها «الحراك التهامي». أما مقاومة الحوثيين وحدها فهي قد تعطي صاحبها احترام الآخرين، ولكنها لا تعطيه شرعية سياسية، فهي بالأصل موقف أخلاقي – وطني، وليست برنامجًا سياسيًا، وفي حالة طارق صالح، فإنها لا تمنحه الاحترام ولا الشرعية؛ فهو إلى الأمس القريب كان يقاتل مع الحوثيين بكل إخلاص، ويشارك في قصف مدن اليمنيين وقتلهم، ولم يدفعه إلى قتال الحوثيين إلا فشل علي عبد الله صالح في الانقلاب عليهم في نهاية عام 2017. كما أنه «شمالي» يتمركز في الساحل الغربي، التابع لتعز والحُدَيدَة، وبالتالي فهو عاجز عن استثمار المناطقية والعصبويات (الشمالية) التي اعتمد عليها نظام عمه علي عبد الله صالح. وعاجز كذلك عن التجييش الجهوي، لأن قواته من جهات اليمن المختلفة وليست من منطقة واحدة، وبالتالي ليس أمامه للاستقرار في هذه المناطق، والحصول على شرعية إلا تمثيل مشاريع تتجاوز الجهوية والطائفية، ولكن تلك المشاريع لها ممثل (على الأقل رسميًا)، وهو حكومة هادي. ولهذا، أقصر طريق سيوصل طارق صالح إلى ما يطمح إليه هو سقوط مأرب بيد الحوثيين؛ بسقوط الحكومة سيتمكن من ملء فراغ المشاريع الذي ستتركه، ويكتسب وجوده شرعية معقولة، عوضًا عن مبرر وجوده البدائي الوحيد الذي يمتلكه الآن، وهو «الثأر» لمقتل عمه، ونكبة أسرته وضياع نفوذه وحكم عائلته، وهذا مبرّر يصلح في نفوس الأفراد، ولكنه في السياسة لا يعني شيئًا يستحق النقاش.
لا يختلف موقف الأحزاب كثيرًا عن موقف هادي في الجوهر؛ فهي ترى أن ما لديها الآن هو أفضل ما يمكن أن تحصل عليه، وأي إصلاح مؤسّسي سيهدّد «مكتسباتها»، هذا علاوة على أن ثمّة بين الأحزاب عداوات وإحنًا تفوق حرب الحوثي «أهمية»، خصوصا تلك التي لدى الأحزاب والقوى المختلفة تجاه التجمع اليمني للإصلاح (الإخوان المسلمون)، والأخير حليف هادي الأساسي سياسيًا وعسكريًا، وكان ولا يزال يرفض كل طرح يطالبه بتقديم محاربة الحوثي على التحالف مع هادي، والدفع نحو إصلاحاتٍ حكوميةٍ كبرى، والشروع في إجراءات بناء ثقةٍ بينه وبين بقية القوى الحزبية قد تُفقدُه بعض نفوذه العابر الآن، ولكنها ستنقذه على المدى البعيد، وستدفع نحو بناء بلد موحد ومستقر، تكسب فيه جميع القوى الوطنية. أما السعودية فلديها أولوياتها كذلك؛ منها أنها تريد جيشًا يمنيًا بإمكانه محاربة الحوثيين وهزيمتهم، ولكن بشرط ألا يكون قويًا كفاية، بحيث يشكل تهديدًا مستقبلًا، ولكن المشكلة هنا تكمن في أن الحوثيين يمتلكون سلاح جيشٍ عاتٍ، وتصعب هزيمتهم بدون قواتٍ لا تمتلك سلاحًا ثقيلًا متدفقًا، وتديرها مؤسسات منضبطة. كانت نتيجة هذا الموقف السعودي ما نراه من اعتماد الجيش الوطني المفرط على الطيران السعودي، وهو اعتمادٌ قاتلٌ استراتيجيًا يدفع اليمنيون ثمنه اليوم، وسيدفعون هم والسعودية ثمنه مستقبلًا.
في نهاية هذا الاستعراض التحليلي، نصل إلى إحدى خلاصات الحرب اليمنية الأساسية: كل القوى التي تحارب الحركة الحوثية ترى فيها عدوًا وتهديدًا خطيرًا، ولكن محاربتها ليست الأولوية التي يسخر في سبيلها كل شيء آخر؛ ثمّة لدى كل تلك الأطراف أولويات أخرى تسخّر في سبيلها الحرب ضد الحوثيين.

(كاتب يمني في السويد)

> ينتظر المجلس الانتقالي الجنوبي سقوط مأرب بيد الحوثيين، وتعبّر قياداته علناً عن موقفها هذا

كاريكاتير **فهد**

انقلاب عسكري في فرنسا؟

سلام الكواكبي

كشف أحد المواقع الإلكترونية الفرنسية، في شهر مارس/ آذار الماضي، عبر تحقيق مصور وموثق، عن وجود عناصر من الجماعة النازية الجديدة في الجيش الفرنسي، مركزاً على وحدات «الفرقة الأجنبية» المؤسّسة سنة 1831، والمكونة من جنسيات عدة، ولها نظامها الخاص، على الرغم من انخراطها في عديد القوات النظامية. وفي أثناء استجوابها من مجلس الشيوخ، أدانت وزيرة الدفاع الفرنسية هذه الظاهرة التي تمتد إلى وحداتٍ أخرى، لكنها أكثر تركيزاً في تلك الفرقة الأجنبية. وأشارت الوزيرة أيضاً إلى إطلاق مسار تحقيق للكشف عن أسباب هذا الانحراف الأخلاقي وحجمه، كما لاتخاذ الإجراءات العقابية المناسبة.
بشكل عام، تتميز الجيوش في كل الدنيا، بابتعادها، أفراداً محترفين وقادةً، عن الفكر التقدمي، وعن نهج احترام الخيارات الديمقراطية للشعوب. وتميل أكثر في الدول النامية إلى الانقلاب تباعاً على الأنظمة السابقة، ولو كانت عسكريةً، حسب التيارات المهيمنة في قياداتها. وتبقى بعض الاستثناءات، كالدور الوطني الذي لعبه الجيش البرتغالي في ثورة القرنفل سنة 1974، حين أزاح الديكتاتور سالازار، متيحاً المسرح السياسي للعبة الديمقراطية، وكذلك وقوف الجيش التونسي إلى جانب الشعب في ثورة الحرية سنة 2010.
لهذا السبب، عمدت الأنظمة الديمقراطية، أو التي خطت خطواتٍ حثيثةً باتجاهها، إلى تحديد وتحييد دور القوات المسلحة على مسرح الحياة السياسية. وعزّزت من مهنيتها، وجعلت منها أداة تنفيذية محدودة الصلاحيات بشكل مقونن، من دون ثغراتٍ تسمح بمرور الذهنية العسكرية القاسية، تفكيراً وتحليلاً واستنتاجاً، مع استثناءات لا بد منها. في المقابل، سمح التأخر في ذلك لمجموعة انقلابية من الجيش الإسباني، تربت على تسلطية الجنرال فرانكو عقوداً، بمحاولة العودة بعنف إلى واجهة الحياة السياسية، من خلال اقتحام البرلمان الإسباني في العاصمة مدريد سنة 1981، قبل أن يمتص الملك خوان كارلوس حركتهم، ويعمد إلى إطلاق برنامج إصلاح القطاع الأمني والعسكري لأجل تغيير العقيدة أساساً، لتقوم على مبدأ حماية حدود الوطن، وليس السعي إلى لعب أي دور سياسي، مهما كان خجولاً. من جهتها، قامت القيادة السياسية المنتخبة ديمقراطياً في تركيا، مع بداية الألفية الثالثة، بمبادرات جادّة باتجاه إعادة الدور الدفاعي والمهني للقوات المسلحة.
وفي فرنسا، حاضنة ثورة حرية تأسيسية، وحاملة مشعل قيم الحرية والمساواة والأخوّة الخافت تدريجاً، ومع التطوّر المتراجع للوعي السياسي الجمعي، نتيجة تراكم الخيبات متنوعة المصدر لدى الرأي العام، تحمّس بعض العسكر للتعبير عن آراء يمينية متطرّفة، تنتهك واجب التحفظ الذي يلتزمه من يرتدي الزي العسكري، مع الرتب أو من دونها، في البلدان الديمقراطية. وعلى هامش انشغال الناس بوباءٍ لا نهاية لنفقه، وانهماك السياسيين في الحكومة بالبحث عن حججٍ تشيح بأنظار العامة عن ضعف إدارة الأزمة الوبائية أو عجزها، وميلهم إلى تأجيج النزعات الرّهابية التي تغازل خطاب المتطرّفين من كل صنف، اختار بعض قادة الجيش من المتقاعدين عموماً إلى جانب مئات آخرين من مختلف الرتب، أن يخطّوا بياناً شديد اللهجة، تفوح منه رائحة التمرّد على دولة القانون، وعلى النظام الديمقراطي، بالإشارة إلى احتمال تدخل القوات المسلحة في حفظ الأمن والاستقرار اللذين يدّعون أن الدولة القائمة تتخاذل في حمايتهما.
وقد صادف تاريخ نشر هذا البيان/ التهديد الذكرى الستين لانقلاب الجنرالات سنة 1961، الذين تمرّدوا حينها على منح الجزائر حق تقرير المصير، واعتبروا الخطوة خيانة لحربهم المستعرة ضد الجزائريين، واستهانة بتضحيات القوات المسلحة. فشل الانقلاب، وجرت محاكمتهم، واستعاد الجنرال النادر سياسياً، شارل ديغول، زمام الأمور، محافظاً على الخيار الديمقراطي الفرنسي. وإمعاناً في التطرّف، حذّر البيان من الإسلامية السياسية والفوضى في الأحياء التي تقطنها غالبية من المسلمين، التي «تؤدّي إلى انفصال أجزاء من الأمة، لتتحوّل الى أراضٍ خاضعةٍ لعقائد تناقض دستورنا». إنّ آخر من تطرّق إلى مسألة الانفصالية والترهيب منها لم يكن سوى الرئيس ماكرون الذي أدخل في مفرداته السياسية كثيراً من عبارات اليمين المتطرّف عن قصد أو عن سوء اختيار، لكن النتيجة كانت أن عُمِّمَتْ هذه التعابير، وصارت متاحة، وصار استخدامها لا يُخجل أحداً بعدما كان شبه محظور عقوداً طالت.
أدانت الحكومة هذا البيان، وقرّرت وزيرة الدفاع، فلورنس بارلي، مجدّداً، أن تفتح تحقيقاً متوعدة بأشد العقوبات. وندّد اليسار بالفضيحة العسكرية. وحدها زعيمة اليمين المتطرّف، مارين لوبان، فرحت بالبيان، وباركت لمحرّريه، ودعت إلى تبنيه. والخلاصة تكمن في أن سحب التخبط السياسي واللعب على أوتار الحساسيات العنصرية والإقصائية قد أتت بمطر التطرّف والتوجه نحو خطابٍ لم تعتده فرنسا.. بعد.

(كاتب سوري في باريس)

> تحمّس بعض العسكر للتعبير عن آراء يمينية متطرّفة، تنتهك واجب التحفظ

عندما تتوسط الإمارات في سد النهضة

عصام شعبان

انتقلت أزمة سد النهضة إلى مستوى يتسم بالخطورة، بعد فشل جولات التفاوض. والأزمة كما تستدعي أشكالا من المواجهة تفتح أبواب الوساطة الإقليمية والدولية. كما تشكل الأزمة حالة تحدٍّ للنظام المصري، والذي استدعى خطابا يحذّر إثيوبيا والمجتمع الدولي من خطورة الملء الثاني للسد، وما يترتب عليه من أضرار بدولتي المصب، مصر والسودان، وأنه لن يمر بسهولة، ويهدّد استقرار المنطقة. ومع هذه التطورات، نشطت الإمارات دبلوماسيا لجسّ نبض أطراف الأزمة، من إمكانية تنشيط المفاوضات للوصول إلى حلول ممكنة، وتزامنت هذه المحاولات مع ادّعاءات إثيوبية تتهم مصر والسودان بتعطيل المفاوضات، ودعوة مجلس الأمن الدولتين إلى الحوار من خلال الاتحاد الأفريقي، وأخيرا طلبت مصر، في خطاب إلى مجلس الأمن، الوساطة الدولية.
وفي محاولة لتجاوز ما بدا توترا في العلاقات المصرية الإماراتية، على خلفية أزمة سد النهضة، زار ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، القاهرة، وهدفت الزيارة القصيرة إلى طرح حل للأزمة، وترميم العلاقات مع القاهرة، بعد أن أصبحت الإشارات إلى الدعم الخليجي لسد النهضة حديثا رائجا. ولذا جاءت البيانات الرسمية بلغة المبالغة ومشحونة عاطفيا (علاقة متناغمة من القلب)، والتوكيد على العلاقات الطيبة وتنوع ملفات التعاون المصري الإماراتي، ومساعي الإمارات إلى تنشيط الحوار.
وتأتي محاولة الإمارات التوسط، والتي لم تردّ عليها مصر والسودان رسميا بعد، مرتكزة على ثلاثة عوامل رئيسية: السياسة الخارجية للإمارات ومصالحها في أفريقيا، علاقات أبوظبي بأطراف التفاوض الثلاثة، وأخيرا ما يمثله الخلاف بشأن سد النهضة من تأثيرات، وفرصة سياسية لبروز الإمارات، وتعزيز مكانتها أفريقياً. وهي التي تسعى إلى شغل دور الوكيل للسياسات الأميركية عربياً، كما تطمح إلى لعب دور متزايد في أفريقيا. وفي سياق تأزم مفاوضات السد، وبعد تحذير الولايات المتحدة أطراف الأزمة من أي تصرّف، عقب تصريحاتٍ مصرية بشأن الخيارات المفتوحة، جاء التدخل الإماراتي مستندا على التوجه الأميركي، والذي حمل تحذيرا للقاهرة من الخيار العسكري. ويشكل موقف الولايات المتحدة أحد مداخل تفسير تحرّكات الإمارات أخيرا، ويعد مقياسا لطبيعة الوساطة الإماراتية ومحدّداتها وحدود الدور، والذي تمثل في محاولة دفع مصر والسودان إلى تمرير الملء الثاني مقابل مشروعات استثمارية مشتركة، مع تعهداتٍ إثيوبية بعدم الإضرار بحصة المياه للدولتين، من دون التوقيع على اتفاق ملزم، يحدد عمليتي الملء والتشغيل.
كما يشكل موقف واشنطن دافعا ومرتكزا للمبادرة الإماراتية ضمن سياق دولي وإقليمي. كما تزامنت تحرّكات الإمارات وحوارها مع أطراف الأزمة مع تعيين جيفري فيلتمان مبعوثا خاصا للقرن الأفريقي، وهو الدبلوماسي الذي شغل موقع رئاسة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة، وسفيرا سابقا في لبنان. وجاء تعيينه، في المنصب المستحدث، لتحقيق الأهداف الأميركية في القرن الأفريقي، وفي مقدمتها الحفاظ على الاستقرار وموازين القوى، والحد من فرص تجدّد الصراعات في البحر الأحمر. وتحتاج الولايات المتحدة لتحقيق ذلك حلفاء ووكلاء (يتشاركون الأهداف نفسها). وسبق أن كتب فيلتمان عن تغيير الأوزان النسبية في الشرق الأوسط وأفريقيا، وراهن على تأثير السعودية والإمارات عربياً وأفريقياً. كما قادت الإمارات موجة التطبيع العربي مع إسرائيل، والتي كانت ضمن سياقات إعادة تشكل للعلاقات. وهي تحاول لعب دور إقليمي ينافس مصر والسعودية، خصوصا بعد غرق دمشق وبغداد وعواصم عربية في الأزمات، ولا يغيب الصراع مع إيران عن المشهد.
تعتبر الإمارات الساحة الأفريقية إطارا لاغتنام الفرص، وتوسيع النفوذ الجغرافي والاقتصادي، بالإضافة إلى كسب صورة الدولة الناشطة في ملفات الأزمات والصراعات، ودعم أنشطة التعاون الدولي، عبر المشروعات الإنمائية التي تتضمن قروضا ومنحا ومساعدات تقدمها أبوظبي، لتصبح ضمن أكبر المانحين منذ 2013، حيث تجاوزت قيمة مشروعاتها سنويا 1% من الدخل القومي. وحولت في توجهها من آسيا إلى أفريقيا عام 2019 بمعدل نمو 79% مقارنة بعام 2018، بينما غطت المشروعات 52 دولة في أفريقيا خلال 2019، وتركزت مشروعات 2018 (74%) في شرق أفريقيا (حسب تقارير المساعدات الخارجية)، وتتجاور هذه المشروعات مع جهود الوساطة وأشكال التدخلات الأخرى، وتستهدف تعزيز مكانتها.
وحسب مؤشرات عديدة، تعد أفريقيا مرتكزا للنشاط الاقتصادي والدبلوماسي الإماراتي. ومنذ حرب اليمن، سعت الإمارات إلى توسيع الوجود العسكري، والسيطرة على الموانئ وإنشاء قواعد عسكرية (في الصومال واليمن وإريتريا). وعن طريق هذه الأدوار المتعدّدة، تحاول إيجاد فائض من النفوذ يعزّز مكانتها دوليا وتحالفاتها، منطلقة من مرتكزات الجغرافيا الاقتصادية والسياسية.
وعموما تتراوح الوساطة وتتأسس على القدرة في التأثير وامتلاك النفوذ. وتحاول الإمارات استثمار ذلك مع أطراف أزمة سد النهضة، إلا أن حساسية موضوع الوساطة وآثاره تقلل من احتمالية قدرتها على الوصول إلى حلول تفكّك الأزمة، فالوعود الاستثمارية والتعاون الاقتصادي لن يزيل المخاوف، ما يؤشّر إلى أن جهود أبوظبي لن تقيم على الأرجح واقعا جديدا، يغير من طبيعة المواجهة، ولا يفكك الأزمة، حتى ولو تم التوصل إلى تمرير الملء الثاني وضمان تدفق المياه من دون اتفاق.
وتطرح مبادرة الوساطة تساؤلاتٍ بشأن موقف إثيوبيا التي كانت ترفض أي وساطة خارج الاتحاد الأفريقي، بينما لم تعلن دبلوماسيتها التي تردّ على كل شاردة رفضها الوساطة الإماراتية. ورحّبت سابقا بتوسط الإمارات في النزاع الحدودي مع السودان، ما يؤشر إلى ترحيب ضمني، ورهانها على تأثير إماراتي على موقفي مصر والسودان. ويتأسس الموقف الإثيوبي على خبرة سابقة وعلاقات قوية مع الإمارات التي توسطت مع السعودية، وعبر رعاية أميركية، لإبرام اتفاق سلام (جدة 2018) مع إريتريا. والأخيرة قادت مع جارتها إثيوبيا ساحة الحرب في مواجهة مع جبهة تحرير شعب التيغراي، وارتكبت جرائم حرب.
ستكون الإمارات في موضع اختبار إذا تعقدت أزمة سد النهضة، بحكم وجودها في إثيوبيا وإريتريا، ومنطقة القرن الأفريقي عموما التي تشهد صراعات نفوذ متعدّدة، تركية وقطرية وسعودية، خصوصا أن الإمارات وظّفت كل إمكاناتها للوجود في المنطقة، غير أن علاقاتها مع القاهرة (تسمّيها تحالفا استراتيجيا) تفترض دورا مساندا، وليس ضاغطا. وإذ لم تستطع إظهار ذلك فإنها ستعمق قلق النظام المصري من تحرّكاتها في المنطقة، خصوصا مع «لهفة» أبوظبي إلى تعميق التعاون مع إسرائيل، بما فيه العسكري، في القرن الأفريقي.
وأخيراً شكلت زيارة محمد بن زايد إلى القاهرة الأسبوع الماضي محاولة لإعادة بناء العلاقات المصرية الإماراتية، خصوصا مع تفكّك التحالف الرباعي مع السعودية والبحرين، وإشارات من دول خليجية بشأن الحوار مع إيران (السعودية وقطر خصوصا)، وما بدا أخيرا من تفاهمات مصرية تركية. لهذا كله، جاءت مبادرة الإمارات، وإيضاح موقفها من أزمة سد النهضة، والرد على غضبٍ كامنٍ تجاه مواقف عربية لا ترى فيها القاهرةَ مساندةً كافيةً ومتناسبة مع علاقاتها مع حلفائها. ولقد اتضح هذا المسعى، من قراءة التصريحات الرسمية بشأن اللقاء، ونفي وجود خلافاتٍ أو توترات في العلاقة الثنائية بين أبوظبي والقاهرة، وما بدا من حفاوة الاستقبال والوداع بين الجانبين، وتأبط محمد بن زايد ذراع السيسي، وصولا إلى توديعه في المطار، انتهى بتقديم بن زايد التحية العسكرية على سلم الطائرة قبل أن يدير ظهره لمودّعيه.

(كاتب مصري)

> ستكون الإمارات في موضع اختبار إذا تعقدت أزمة سد النهضة، بحكم وجودها في إثيوبيا وإريتريا، ومنطقة القرن الأفريقي

فلسطين: تأجيل الانتخابات وتداعياته

حسام كنفاني

لم يكن الرئيس الفلسطيني محمود عباس بحاجة إلى كل هذه الديباجة الوطنية الوهمية لتبرير تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية. فالجميع كان يعلم أن هذه الانتخابات ما كان لها أن تمضي إلى خواتيمها، وأن نتائجها ستكون كارثية على رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وحركة فتح، سواء شارك أهالي القدس في الانتخابات أو لم يشاركوا. وحتى في حال الموافقة الإسرائيلية على السماح للمقدسيين بالتصويت في الانتخابات، كانت الرئاسة الفلسطينية ستجد ذريعة أخرى لإلغاء هذا الاستحقاق. لكن القرار الإسرائيلي (ربما المنسق) جاء برداً وسلاماً على السلطة الفلسطينية، ليخرج أبو مازن بخطاب «وطني» يأبى المضي قدماً في الاستحقاق الانتخابي من دون القدس، وهو الإعلان الذي لم يكن مفاجئاً أبداً، بل كان معلوماً ومنتظراً منذ اللحظات الأولى لبدء حالة التشقق في حركة «فتح» ودخول القيادي الفتحاوي الأسير في مواجهة مباشرة مع محمود عباس. لكن قيادة «فتح» ما زالت تعول على قدرة السلطة ومقوماتها، من نواحي الترغيب والترهيب والتوظيف، على تفريغ هذه المواجهة من قدرتها على التأثير على قوة السلطة الفلسطينية. غير أن نتائج استطلاعات الرأي، وما أظهرته من خسارة متوقعة لفتح، سواء في مواجهة البرغوثي أو حماس، أخرجت أبو مازن عن طوره، وهو ما أظهره التسجيل الصوتي المسرب خلال الاجتماع الذي كان مخصصاً لمناقشة نتائج الاستطلاعات. قرار أبو مازن بتأجيل الانتخابات نزع فتيل تفجير حركة «فتح»، مؤقتاً، من دون أن يلغي تداعيات الانقسام في الحركة، والتي سيكون لها آثار على المدى البعيد، في حال لم يجر تداركها في الأيام المقبلة، ومحاولة رأب الصدع الذي أحدثه تعنت عباس نفسه وإقصاؤه كوادر في الحركة لمجرد معارضته أو إعلان تأييد مروان البرغوثي في الترشح للرئاسة. لكن من يعرف أبو مازن يدرك أنه ليس في وارد إصلاح الوضع في داخل الحركة، فقرار تأجيل الانتخابات، أو إلغائها، هو محاولة لشراء الوقت، خصوصاً أن لا معطيات تشير إلى إمكان تراجع إسرائيل عن قرار عدم السماح بإجراء الانتخابات في القدس، وهو الذريعة التي على أساسها تم نسف الاستحقاق الانتخابي.
على هذا الأساس، وإذا كان هذا هو المانع في إجراء الانتخابات، فإنها لن تحصل مطلقاً. أما الأسباب التي من أجلها جرت الدعوة إلى الانتخابات، أي إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، فإن عباس حاول تداركها عبر الدعوة إلى حكومة وحدة وطنية، في مسعى إلى استرضاء حركة «حماس» التي ترى نفسها أكبر المتضررين من إلغاء الانتخابات، خصوصاً أنها كانت تسعى إلى الخروج من حالة الحصار الذي تعيشه منذ 15 عاماً في قطاع غزة. لكن حتى دعوة عباس لهذه الحكومة لن تجد لها أي أرضية للتطبيق، إذ إن سوابق كثيرة ودعوات مماثلة خرجت في أكثر من مناسبة، لكنها اصطدمت بجدار المحاصصات التي لم يخرج منها طرفا الانقسام الفلسطيني. قرار تأجيل الانتخابات اليوم سيعيد ملف الانقسام الفلسطيني إلى الواجهة مجدداً، لكن هذه المرة سيكون انقساماً متعدد الأوجه وأخطر مما كان عليه في السابق. فإذا كان الانقسام الأول بين حماس وفتح أخذ طابعاً سياسياً وجغرافياً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الانقسام الحالي بات في داخل البيت الفتحاوي، وفي أرجاء فلسطين والشتات، وقد يتخذ أشكالاً متعددة في الأيام المقبلة. التداعيات قد لا تقف عند حدود الداخل الفلسطيني، خصوصاً أن الانتخابات كان من الممكن لها أن تساعد السلطة على كسر الحصار الذي فرضه عليها دونالد ترامب على الساحة الدولية، ولا سيما أن مواقف دولية كثيرة أسفت لقرار التأجيل، وهو ما سينعكس لاحقاً على السلطة. كان من المعلوم أن الرئاسة الفلسطينية ستذهب إلى تأجيل الانتخابات، لكن ما هو غير معلوم إلى أين سيؤدي هذا القرار، وما هي الارتدادات المرتقبة على المشهد السياسي الفلسطيني.

ماذا وراء تسريبات ظريف؟

فاطمة ياسين

امتلأ الفضاء الإعلامي بتسريب اللقاء الذي أجراه وزير الخارجية الإيرانية، جواد ظريف، وأوضح فيه، بلهجةٍ مليئة بالحزن، مدى خضوع وزارة الخارجية للحرس الثوري، ومستوى تدخلات القائد السابق لفيلق القدس، قاسم سليماني، في السياسة الإيرانية. وشبّه ظريف وزارة الخارجية بـ«عامل نظافة»، مهمته إزالة النفايات الناشئة عن سلوكيات فيلق القدس في الخارج. ظهر في المقابلة مدى بؤس هذه الوزارة، وضعف فعاليتها، في مواجهة جهاز شبه عسكري لديه خطط مستقلة عن توجهات المؤسسات الرسمية، ولديه من الإمكانات المادية ما يجعله قادراً على تنفيذ هذه الخطط، وتوجيه الخارجية لتسويقها أو تبريرها. وكانت الاتفاقية النووية التي أبرمتها إيران مع أميركا ودول أوروبية مادة للتجاذب بين وزارة الخارجية وفيلق القدس، ويُظهر شكل التجاذب مقدار استهتار فيلق القدس، ومن خلفه الحرس الثوري، بموضوع عالمي بهذا الحجم، ومدى ضعف هذه الوزارة التي يجلس على رأسها ظريف منذ ثماني سنوات، فيما يهندس اللواء المذكور السياسات الخارجية قبل ظريف، وقبل الرئيس حسن روحاني ذاته، وقبل كل التيار «الإصلاحي» في إيران.
مع نهايات الحرب العراقية الإيرانية، شكل فيلق القدس قوة عسكرية واستخباراتية، تعمل مستقلة وفق رؤى تصدير أفكار الثورة الإيرانية إلى الخارج. وكانت كيانات عسكرية مشابهة قد عملت، وفق المنظور ذاته، على فترات متقطعة قبل ذلك التاريخ، ولعلها واكبت انتصار الثورة الإسلامية في إيران، كفرقة القدس، وهي وحدة خارجية عملت في لبنان منذ وقت مبكر، وساعدت في تشكيل مليشيا حزب الله، وأمدّته بمادة عسكرية، وكذلك الفرع 900 الذي قام خلال الحرب مع العراق بمهام استخبارات خارجية على الحدود أو في عمق الأراضي العراقية، لتأمين المعلومات، أو لتشكيل الخلايا المناصرة أو بث أفكار الثورة. ثم تجمعت هذه الكيانات كلها في فيلق القدس الذي يشرف عليه مباشرة المرشد الأعلى، مع تبعية إدارية للحرس الثوري، وهذا مؤسسة عابرة للمؤسسات، لا تنطبق عليه القوانين الإيرانية إلا بشكل مزاجي وانتقائي، فيعمل وكأنه دولةٌ موازيةٌ لها تأثير غير منظور، ولكنه واضح وحاسم. واكتملت الحالة التي يقوم عليها وجود لواء فيلق، حين أصبحت السيطرة ذات المدى البعيد إحدى بنى الفكر الإيراني الجديد بعد الثورة، فقد تعلّم ملالي إيران من الحرب مع العراق بأن الاحتفاظ بمدى تكتيكي إقليمي صديق أمر في غاية الأهمية، وقد تطوّر هذا المفهوم لتطويل اليد الإيرانية، في محاولة للوصول إلى القارّات البعيدة.
لم يَظهر تسجيل ظريف مصادفة أو خطأً بالطبع، ولم يأتِ لتصحيح وضع شاذّ، فهذا الوضع معروف في إيران، ولدى كل الدول التي تتعامل معها دراية إلى حد بعيد بوجود نواة سياسية تصدر عنها القرارات المهمة، وتتخذ المواقف، وهي المرشد ذاته وحفنة من سدنة الحرس الثوري الذين يؤمنون بسياسة وضع اليد. لكن الشريط سُرِّب لإظهار ظريف بمظهر المتمرّد الخارج على سياسة المرشد، ومنعه من مجرّد التفكير في متابعة طريقه السياسي. أما «فضيحة» وضع وزارة الخارجية ودورها الكاريكاتوري، فلا بد أنه موضع فخر لجنرالات الحرس الثوري، وتوكيد لمكانتهم الكبيرة في تصنيع السياسة في إيران.
أظهرت المقابلة مدى جهل وزير الخارجية عندما قال إنه عرف من الوزير الأميركي السابق، جون كيري، أن إسرائيل قد شنت مائتي غارة على منشآت إيرانية في سورية، وأن عدد الرحلات الإيرانية لدعم الأسد قد زادت ستة أضعاف، ولم يعرف هذه المعلومات من مصادر إيرانية داخلية. هذا لا يعني بأن هناك ازدواجية حكم في إيران، بل أن إيران تُحكَم وفق سياسة ثابتة وموحدة، ومن غير الضروري أن يعرف بها وزير الخارجية، أو حتى الرئيس «المنتخب»، فلدى هذين مهام خاصة صغيرة، يؤدّيانها بطريقة ببغائية ثم يمضيان. ومن يفكر في أن يتجاوز حدوده الضيقة قد يلقى مصيراً فضائحياً على الطريقة التي جرت مع ظريف.

«الأزهر»... بحث دائم عن استقلال مفقود

خليل العناني

تمثل العلاقة بين الدين والدولة إحدى القضايا الشائكة في العالم العربي، خصوصا في ظل عدم وجود حدود فاصلة واضحة لهذه العلاقة. أيضا هناك محاولاتٌ من الدولة والقوى السياسية المختلفة من أجل توظيف الدين في الصراع السياسي، وهو ما يتسبب في مشكلاتٍ عديدة. وإذا كان دور المؤسسات الدينية يتركز بالأساس في تلبية الاحتياجات الدينية والطقوسية للناس، إلا أنه قد يتوسع أحياناً ليشمل المسائل السياسية والاجتماعية والثقافية، كما هي الحال في مصر، حيث تلعب المؤسسات الدينية الإسلامية، كالأزهر ودار الإفتاء، دوراً مهماً في حياة المواطنين. لذلك هناك سعي دائم من الدولة إلى السيطرة والتحكّم في هذه المؤسسات، وهو ما أدّى إلى حدوث توتراتٍ بينها وبين من يديرون هذه المؤسسات، خصوصا مؤسسة الأزهر.

يُعد الجامع الأزهر من أقدم المؤسسات الدينية في العالم الإسلامي، حيث تم إنشاؤه قبل حوالي ألف عام على أيدي الفاطميين الذين دخلوا مصر عام 969 ميلادية. الأزهر ليس فقط مجرد مسجد عادي لإقامة الشعائر الإسلامية، ولكنه أيضا صرحٌ علميٌّ يأتيه الطلاب من كل أنحاء العالم الإسلامي، من أجل تعلّم الدراسات الإسلامية المتنوعة. لذا، فإن وزنه وتأثيره يتجاوز المجتمع المصري، كي يصل إلى مختلف البلدان العربية والمسلمة. ومنذ إنشائه، تمتّع الأزهر بقدر واسع من الاستقلال عن السلطة السياسية، وذلك نتيجة اعتماده على موارده المالية التي كانت تأتي من الأوقاف المختلفة التي مكّنته من عدم الاعتماد على الدولة في ميزانيته. ومنذ استحداث منصب شيخ الأزهر في العصر العثماني، ويتم اختياره بالانتخاب. وتعود أهمية شيخ الأزهر ليس فقط لمكانته الدينية والروحية لدى المسلمين، ولكن أيضا لدوره السياسي غير المباشر، باعتباره حلقة وصل ما بين الدولة والأهالي. وتاريخياً، كان شيخ الأزهر عضواً في الديوان الحاكم في القاهرة، والذي كان يُعقد برئاسة الوالي كل أسبوع، لمناقشة أحوال مصر السياسية والاقتصادية والإدارية. وعندما كان يتم عزل الوالي وتعيين قائم مقام بدلاً منه، كان لا بد من أن يصادق شيخ الأزهر على العزل. وبدخول الفرنسيين القاهرة عام 1798، كان شيخ الأزهر أهم شخصية سياسية في مصر بعد انسحاب المماليك. وقد لعب قادة شيوخ الأزهر دورا مهما في مقاومة الفرنسيين، ولعبوا دوراً محورياً في تنصيب محمد علي والياً على مصر أوائل القرن التاسع عشر.

ولكن منذ نشأة الدولة الحديثة في مصر تراجع استقلال الأزهر، حيث أصبح تعيين شيخ الأزهر من صلاحيات الحاكم، وذلك منذ عهد محمد علي. وعلى الرغم من محاولات تغيير هذا الوضع في مرحلة ما بين الحربين، إلا أن الأزهر ظل تابعاً للمؤسسة الملكية. وقد ازداد الوضع سوءاً بعد الاستقلال، وتولي العسكر إدارة شؤون البلاد. وفي عام 1961، صدر قانون إعادة تنظيم الأزهر الذي أنهى استقلاله، حيث تم إلغاء هيئة كبار العلماء، والتي كانت تختار شيخ الأزهر. وتم تقليص صلاحيات شيخ الأزهر في إدارة شؤونه، وتحويل بعض الصلاحيات لوزير الأوقاف، وهو ما زاد من التوترات بين الأزهر والدولة في عهدي الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات. وخلال عهد حسني مبارك أصبح الأزهر تحت السيطرة الكاملة للدولة.

بعد ثورة يناير 2011، نجح الأزهر في استرداد بعضٍ من استقلاليته، وذلك حين أصدر المجلس العسكري الذي كان يدير البلاد آنذاك مرسوماً لتعديل قانون عام 1961 الذي أعطى بعض الاستقلالية للأزهر باعتباره «هيئة مستقلة»، وأن يتم اختيار شيخ الأزهر، عند خلو منصبه، بطريق الانتخاب، من بين أعضاء هيئة كبار العلماء في الأزهر، عن طريق الاقتراع السري في جلسة سرية يحضرها ثلثا عدد أعضائها، ثم تنتخب الهيئة شيخ الأزهر من بين المرشّحين الثلاثة في الجلسة نفسها بطريق الاقتراع السرّي المباشر، ويصبح شيخاً للأزهر، إذا حصل على الأغلبية المطلقة لعدد أصوات الحاضرين. تنتخب الإمام الأكبر هيئة كبار علماء الأزهر، ويتم تعيينه رسمياً من الرئيس مدى الحياة، ولا يمتلك الرئيس سلطة إقالته. ولعل هذا التعديل هو الذي أعطى استقلاليةً لشيخ الأزهر عن السلطة التنفيذية. ولعل هذا هو أحد أسباب التوتر في العلاقة بين شيخ الأزهر الحالي، الشيخ أحمد الطيب، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. فعلى الرغم من موافقة الطيب على انقلاب 3 يوليو 2013، إلا أنه رفض كثيرا من سياسات السيسي،

> على الرغم من موافقة الطيب على انقلاب 3 يوليو، إلا أنه رفض كثيراً من سياسات السيسي

مثل الفض الدموي للاعتصام في ميدان رابعة العدوية، والذي راح ضحيته المئات من المتظاهرين السلميين المؤيدين للرئيس الراحل محمد مرسي، وكذلك رفض الآراء الدينية للسيسي في قضايا، مثل الطلاق والميراث ومحاربة الإرهاب وغيرها. وهو ما أدى إلى توتر العلاقة بين الطرفين طوال السنوات السبع الماضية.

تنص المادة السابعة من الدستور المصري الذي تم إقراره في عام 2014 على أن «الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه، وهو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية، ويتولى مسؤولية الدعوة، ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم، وتلتزم الدولة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه، وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل، وينظّم القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء». وتثير هذه المادة الجدل في أروقة السلطة، حيث سعى نظام السيسي أكثر من مرة إلى تعديلها من أجل تقليص استقلال الأزهر، وضمان السيطرة عليه، كما كانت عليه الحال قبل ثورة يناير. ولعل هذا ما وضعه في مواجهة مباشرة مع الشيخ الطيب، وهي مواجهة ستظل مفتوحة على الاحتمالات كافة.

(كاتب وأكاديمي مصري)

فرصة لاستنهاض الكفاح ضد الأبارتهايد الإسرائيلي

مصطفى البرغوثي

مثل تقرير منظمة «هيومان رايتس ووتش» الذي أصدرته أخيراً، وعنوانه «تجاوزوا الحد... السلطات الإسرائيلية وجريمتا الفصل العنصري والاضطهاد» قفزة مهمة في اتجاه فضح وتعرية جريمتي التمييز العنصري (الأبارتهايد) والاضطهاد، اللتين ترتكبهما إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، وفي اتجاه مساءلتها ليس أمام محكمة الجنايات الدولية فحسب، بل أيضاً أمام المجتمع الدولي بأسره. وجاء التقرير ليضيف وثائق جديدة إلى جانب التقرير الشهير الذي أعده فريق لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)، ونشر في 2017، وتنكّرت له الأمم المتحدة، بعدما كشف طبيعة الأبارتهايد العنصري الذي يمارس ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وفي أراضي 1948، وضد المقيمين منهم قسراً خارج وطنهم، بالإضافة إلى التقرير الذي أصدرته منظمة حقوق الإنسان «بتسليم» الإسرائيلية، والذي اعترف بوجود نظام أبارتهايد كامل تستخدمه إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني.

منذ أكثر من عشرين عاماً، نطرح في مختلف المحافل الدولية الإثباتات القاطعة، بالأرقام، والصور، ومقاطع الفيديو والحقائق، وجود نظام تمييز عنصري واضطهاد ضد الشعب الفلسطيني، في حين واصل العالم تلكؤه في الاعتراف بذلك، حتى طفح الكيل، ولم يعد من الممكن مواصلة التستر على الجرائم. وقد سبق الرئيس الأميركي الأسبق، جيمي كارتر، الجميع في المجتمع الدولي، بعد لقاء جمعنا به في عام 2003، وشرحنا فيه معالم منظومة الأبارتهايد وجدار الفصل العنصري الذي أنشأته إسرائيل. وأذكر أنّه جادل طويلاً، محاولاً نفي صفة الأبارتهايد عن إسرائيل، ولأنّه يحترم عقله، دخلت الحقائق إلى ذهنه تدريجياً، حتى وصل الأمر به إلى نشر كتاب سمّاه «السلام وليس الأبارتهايد» فقامت قيامة الحركة الصهيونية ضده، وما زال يتعرّض لاتهامات «العداء للسامية» غير أنّه فتح ثغرة في جدار الرواية الإسرائيلية، لم يستطع اللوبي الصهيوني إغلاقها.

خلاصة القول، أصبح وصفنا النظام العنصري الإسرائيلي بالأبارتهايد اليوم راسخاً، ويشكل بالتالي أرضية متينة لحركة عالمية لمناهضة نظام الأبارتهايد، بما يشبه الحركة التي ساهمت في إسقاط نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا، مع مراعاة الاختلافات بين الحالتين. وأحد أهم نشاطات هذه الحركة سيكون فرض المقاطعة والعقوبات على النظام الحاكم في إسرائيل. غير أنّ الوصول إلى ذلك يقتضي تعبئة فلسطينية داخلية أيضاً، لأنّ أجزاء لا يستهان بها من الناشطين السياسيين ما زالوا يتجاهلون، أو لا يدركون، ماهية نظام الفصل العنصري والاضطهاد، والسمة الحاسمة لإقرار هذا الوصف في إلحاق الهزيمة بالحركة الصهيونية وحكام إسرائيل. وهناك من يعتقدون أنّ وسم إسرائيل بصفة الاضطهاد والتمييز العنصري يقلل من أهمية تحديد صفاتها وممارساتها الجوهرية، باعتبارها صاحبة أطول احتلال في التاريخ الحديث، ومنفذة التطهير العرقي الأسوأ، وصاحبة مشروع الاستعمار الاستيطاني الإحلالي. ومن المهم أن يتعمّق وعي الجمهور الفلسطيني بأنّه لا تناقض بين ذلك كلّه ووسم إسرائيل والحركة الصهيونية بالصفة هذه، لأنّ عمق ذلك الوعي سيكون له دور حاسم في إنجاح النضال الفلسطيني والعالمي ضد نظام التمييز العنصري، بل وفي إعادة بلورة الهدف الإستراتيجي للنضال الوطني الفلسطيني، باعتباره لا يقتصر على إنهاء الاحتلال، بل يمتد أيضاً إلى إسقاط نظام الأبارتهايد والتمييز العنصري في كلّ فلسطين التاريخية. وذلك يعني أيضاً إعادة توحيد نضال الشعب، بمكوناته الثلاثة في الداخل والأراضي المحتلة والخارج، باعتبار أنّ جميع هذه المكونات تعاني من نظام الاضطهاد والتمييز العنصري نفسه، فيتوقف الفصل المصطنع الذي أفرزه اتفاق أوسلو بين نضال الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ونضالهم في الداخل أو الخارج، خصوصاً أنّ ممارسة حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هجّروا منها سيرتبط بالنضال ضد قانون القومية الإسرائيلي، والذي يحصر حق تقرير المصير في أرض فلسطين التاريخية باليهود. وسيشكل النضال ضد الاضطهاد والتمييز العنصري (الأبارتهايد) فرصةً لإعادة بناء حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني، والتي ضعفت وتبعثرت بعد اتفاق أوسلو، وبعد تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة، من خلال بناء حركة عالمية لمناهضة الأبارتهايد والتمييز العنصري، ولإسناد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في أرض وطنه.

> لا توجد قوة فلسطينية واحدة تستطيع بمفردها إدارة النضال الوطني الفلسطيني، ولا حلّ سوى توحيد الطاقات

ما يجب أن يكون مفهوماً أنّ تقارير «هيومان رايتس ووتش» و«بتسيلم» و«إسكوا» وغيرها توفر أسلحة وذخيرة مهمة للنضال الوطني الفلسطيني، لكنّها لن تقوم بمهمة الكفاح ضد الأبارتهايد بالنيابة عنه، فذلك سيبقى منوطاً بالشعب الفلسطيني وقواه الكفاحية الحية، ليس بتنظيم النضال الفلسطيني على الأرض وحسب، بل أيضاً من خلال بناء حركة عالمية للتضامن مع قضيته العادلة، ونسج وشائج العلاقات مع القوى التقدمية والديمقراطية العالمية. ويشير ذلك كلّه، مرة أخرى، إلى إلحاحية مهمة بناء قيادة وطنية موحدة، تتبنّى استراتيجية وطنية موحدة في مواجهة الحركة الصهيونية وحكام إسرائيل، بدل أن تستمر حالة التشرذم والانقسام، عندما تحاول كلّ قوة أو فصيل فلسطيني بناء مقاومتها المحلية وأذرعها الدولية بشكل منفصل بعضها عن بعض.

لا توجد قوة فلسطينية واحدة تستطيع بمفردها إدارة النضال الوطني الفلسطيني، ولا حلّ سوى توحيد الطاقات، مثلما فعلت الحركة الصهيونية بالضبط، والتي تواصل العمل كحركة موحدة تلملم كلّ أطراف الأحزاب والحركات الصهيونية، على اختلافها، نحو هدف واحد. وقد كانت فكرة التوحيد، وما زالت، مبرّر إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية وبقائها، لكنّ المنظمة لن تستطيع القيام بدورها إن لم تفكّ بالكامل من مشروع أوسلو واتفاقياته، وإن لم تقبل بتطبيق مبدأ الشراكة في القيادة على أسس ديمقراطية. هناك فرصة غير مسبوقة تنفتح أمام النضال الوطني الفلسطيني، ولا بدّ من استغلالها بسرعة، وحزم، ووعي، وعمل موحد.

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

حقيقة إيران في تسجيلات ظريف

عمار ديوب

أكّد وزير خارجية إيران، محمد جواد ظريف، ما يقوله أغلبية المحلّلين من أنّ الحرس الثوري والولي الفقيه، هما الحاكم الفعلي لإيران، داخلياً وخارجياً. وبخصوص العرب أنّ قائد فيلق القدس في الحرس الثوري (السابق) قاسم سليماني، هو المقرّر في ما يخص الدواخل العربية، وهذا كان قبل مقتله، والآن هناك قراءات جديدة عن تلك العلاقة. لطّف ظريف الأمر، قائلاً: الميداني يتحكم بالدبلوماسي، ويجب أن ينتهي ذلك لصالح التوافق بينهما، وتحت إشراف الولي الفقيه (المرشد الإيراني علي خامنئي)... وتوضح التسريبات غير المعدّة للنشر أزمة النظام الإيراني؛ فالحرس الثوري هو الأساس، وبالتالي كلّ المنتمين للحياة السياسية خارجه، وعموم الشعب الإيراني، متضرّرون من هذه الحيثية. هناك فرق جذري بين الشعب، الذي انتفض كثيراً في الأعوام الأخيرة، والطبقة السياسية التي تتذمّر من هيمنة الحرس الثوري، لكنّها تطأطئ الرأس له، وللولي الفقيه. ولن أقول إنّ هناك أدواراً مرسومة والجناحان يقومان بتنفيذها؛ لا .. هناك أكثر من صراع انفتح بين الطرفين، وليس آخره قمعُ الجناح الإصلاحي بعد الانتخابات الرئاسية 2009، وكذلك تقديم ظريف نفسه الاستقالة حين عَلِمَ من الإعلام بزيارة الرئيس السوري، بشار الأسد، طهران 2019، بينما دبلوماسياً يجب أن يكون الأمر من اختصاص وزارته.

أصبحت حادثة التسجيلات قضية النقاش الأولى داخل إيران، وكذلك عالمياً، لما تضمنته من قضايا، تُظهر التأزّم الشديد داخل النظام الإيراني، والذي أصبح يتمحور بأكمله لصالح الجناح المتطرّف وتهميش كلّ مظاهر الحياة السياسية «النظامية». خطورة ذلك لا تتأتّى من إعاقة الجناح المتطرّف الحياة السياسية، بل من العزلة الداخلية المستمرة للنظام والعزلة الخارجية أيضاً؛ إذ لا يمكن للعالم أن يتعايش طويلاً مع نظام كهذا، وإن حصل ذلك، فسيكون عبر تشديد العقوبات عليه من الغرب وانفتاحه التبعي لصالح روسيا والصين. النظام الإيراني، وبدلاً من أن ينظُر لعُريه بالمرآة جيداً، أي عبر أحوال شعبه، والمنطقة وعلى قدم المساواة، يجاهر بسيطرته على دول عربية عديدة، ويتشدّد قامعاً الانتفاضات الداخلية والخارجية. الجناح الإصلاحي، الذي يطأطئ رأسه كثيراً سيكون أول الهاربين من سفينة الولي الفقيه، حينما تتعرّض لأزمةٍ شديدة. ليست هناك أزمة حالياً يمكن أن يعوّل عليها؛ لا قضية الضغوط الأميركية، خصوصاً من أجل اتفاق نووي جديد، وليست هناك ضغوط إقليمية رافضة الوجود الإيراني، وكذلك لم تستطع الانتفاضات الأخيرة الاستمرارية. في ظلّ وضعيةٍ كهذه، ستظل إيران، منها الجناح الإصلاحي، تحت هيمنة الحرس الثوري، والأخير يحميه الولي الفقيه، ويكفي قادة الحرس الاسم منه، إذ إنّ رحيل خامنئي، كما تقول تقارير كثيرة بسبب مرضه أو هرمه، لن يغيّر في الأمر شيئاً.

لا يمكن للعرب وسواهم استغلال التأزّم الشديد في النظام الإيراني؛ فالأنظمة العربية أصبحت بلا وزن إقليمياً وعالمياً، لا سيما بعد احتلال أميركا وإيران، العراق عام 2003، وانعدام الحس الوطني لديها بعد الثورات الشعبية 2011 حين ضحّت بالشعوب، ورفضت التنازل لها ببعض الحقوق، وارتضت التبعية لصالح الخارج. كذلك، هرولت أنظمة إلى إسرائيل من أجل حمايتها من إيران، وبسبب تعرّضها لابتزاز شديد من الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، والآن تتعرّض لتضييق جديد مع محاولة الرئيس جو بايدن اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان أحد المقاييس في إدارة العلاقات مع العالم. لا تمتلك الأنظمة العربية بتلويناتها كافة أيّ مشروع قوميٍّ للتقارب في ما بينها، وهي تَحكم شُعوبها بالقمع أو بديمقراطية ضعيفة. إذاً، لا يمكن للأنظمة العربية أن تستفيد من ضعف الدولة الإيرانية، وكذلك لن تستفيد من مشكلاتٍ كبرى أصبحت تقف أمام الدولة التركية، وقد راحت الحريات فيها تتقلص، وتزيد من قمع الأكراد، حتى وصلت إلى رفع الحصانة عن نواب حزب الشعوب الكردي! ليست المشكلة فقط في طبيعة الأنظمة العربية القمعية والناهبة، بل كذلك في معارضاتها المكرّسة، التي بدورها لا تحوز على مشاريع وطنية للتغيير الجذري أو الإصلاحي حتى. يمكن ملاحظة حالة العراق ولبنان، البلدين اللذين

> لا يمكن للعرب وسواهم استغلال التأزّم الشديد في النظام الإيراني؛ فالأنظمة العربية بلا وزن إقليمياً وعالمياً

ينتفضان منذ أكثر من عام، لكنّ انتفاضاتهما تضعف وتتهاوى، على الرغم من أن وضع البلدين يستدعي تلك الانتفاضات. قصدتُ أنّ غياب معارضات عربية وطنية وجادّة يؤدي إلى غياب أيّ تنسيق بين شعوب المنطقة، ومنها الإيراني، ويسمح للنظام هناك بإعادة إنتاج نفسه والبقاء في الدواخل العربية، والإمعان في تطييفها وتخريب أيّ مشاريع نهضوية، ونهب ثرواتها كما يحصل في العراق وسورية. مشروعٌ واحدٌ فقط قد يغير مما يسمى بشرق أوسطي جديد، هو مشروع شعوب المنطقة؛ فكلّ الشعوب متضرّرة من الأنظمة، ويستوي في ذلك الإيرانيون والأتراك والأكراد والعرب، بل فقراء إسرائيل. هنا فقط يمكن تفعيل العمل الإقليمي وتغيير وجهته الحالية، والتنسيق بين شعوب المنطقة. لا خيار آخر لشعوب المنطقة، وأنظمتها تزداد تأزّماً، ولن يتغير هذا التأزّم إلّا عبر التقارب والتنسيق بينها. نعم، ليس هناك إلّا التنسيق بين شعوب منطقتنا، وحركاتها السياسية والنقابية والشبابية سبيلاً للاستفادة من تأزّمات النظام الإيراني الشديدة، وكذلك التركي والإسرائيلي، وقبل الجميع هناك تأزمات النظام العربي. تُظهر تسجيلات ظريف مجدّداً حقيقة إيران المأزومة، فهل هناك من يستفيد منها؟

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads